

# العلاقات البريطانية العمانية

## في القرن التاسع عشر

د. إسرائيل احمد داغني

تقع عمان في الجزء الشمالي من الجهة الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية . وهي على شكل مثلث يحدّه من الشرق البحر العربي ومن الشمال الخليج العربي ومن الغرب المملكة العربية السعودية . وكانت هذه البقعة تضم سلطنة مسقط وامامة عمان وامارة الجبل الأخضر والامارات السبع الواقعة على الساحل المهادن المطل على الخليج العربي وهي الشارقة ودبي وأبو ظبي وعجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة (١) .

وسكان عمان عرب اقحاح منذ اقدم الأزمنة وهم قبائل عديدة ، قسم منها على مذهب الاباضية ، والقسم الآخر على مذهب السنة والجماعة . وقد دخل اهل عمان في الاسلام عام ٩٠هـ / ٦٣٠م وذلك في عهد عمرو بن العاص الذي عينه الرسول عليه السلام واليا عليها ، وقد ظهر عدد كبير من العلماء والخطباء فكانت ارضا اسلامية طيبة (٢) .

وقد شهدت عمان النزاع الذي قام بين المسلمين في عصر الأمويين وكان من نتيجة ذلك الصراع أن اعتنق العمانيون في أواخر الحكم الأموي مذهب الأباضيّين الذين يؤمنون بعودة الحكم الى ما أوصى به الاسلام وهو الشورى . ولذلك فانهم قاموا بثورات عديدة على الخلفاء الأمويين والعباسيين واستقلوا في حكمهم عام ١٢٧هـ / ٧٥٤م . وحكم عمان من هذه السلالة تسع وعشرون اماما اباضيا ، ولكن حكمهم لم يكن مستقرا . فقد تعرضوا

لحملات عديدة أرسلها الخلفاء وبنو بويه . وخضعت البلاد للقرامطة أكثر من نصف قرن ( ٣١٧هـ / ٩١٩م - ٣٧٥هـ - ٩٨٥م ) ( ٣ ) .

وحكم عمان بعد ذلك بنو نيهان في الفترة من ( ٧٥٩هـ / ١١٤٤م - ٨٠٩ / ١٤٠٦ ) ولقبوا بالملوك . وحكم من بني نيهان عدد من الملوك كان أولهم الفلاح بن الحسن وأخبرهم مالك بن علي الحواري ( ٨٣٣ / ١٤٣٠ ) ونار عليهم الأباضيون وباعوا أمانا أباضيا من الأزدي ، فاقصر حكم بني نيهان على الجبل الأخضر الذي بقي بأيديهم إلى يومنا هذا . وحكم من الأزدية تسع أئمة كان أولهم الإمام أبو الحسن عبد الله بن خميس بن عامر الأزدي ( ٨٣٩ / ١٤٣٥ - ٨٤٥ / ١٤٤٢ ) وتاسعهم بركات بن محمد بن اسماعيل ( ٨٦٠ / ١٥٦١م ) وفي عهد بركات وأبيه تعرضت عمان للغزو البرتغالي ( ٤ ) .

### عمان في إطار الصراع الدولي في العصر الحديث :

وصل البرتغاليون مياه الخليج في وقت خضعت فيه سواحل عمان لحكم ملك هرمز الذي أقام حصونا قوية في مسقط وغيرها من مدن الساحل العماني . وتعرض ميناء رأس الحد في ( ربيع أول ٩١٢هـ / أغسطس ١٥٠٦ ) لقصف الأسطول البرتغالي الذي دمر المدينة والسفن الراسية في الميناء . وتعرضت لمثل ذلك في نفس العام موانئ مسقط وصحار وخورفكان وهرمز نفسها . واستقر البرتغاليون في هرمز وبنوا فيها حصنا وخضع لهم ملكها . ولكنهم غادروها وهجروا حصنهم فيها بعد عامين ( ٥ ) .

وتنازع البرتغاليون والفرس والعثمانيون السيادة على مياه الخليج طول القرن السادس عشر . ونجح شاه إيران في حمل ملك هرمز على تقديم ولائه له بعيد جلاء البرتغاليين عن هرمز . غير أن البرتغاليين استعادوا هرمز مرة أخرى ، واعترف الشاه بالسيادة البرتغالية على هرمز مقابل وعد برتغالي بمساعدته ضد العثمانيين . وشدد البرتغاليون قبضتهم على هرمز وقسموا بشدة ثورات هرمز ومسقط وصحار والبحرين . وفي نفس الوقت ازداد نشاط العثمانيين في مياه الخليج ، وقاموا بمحاولات عديدة للقضاء على النفوذ البرتغالي إلا أن العثمانيين فشلوا في مراد البرتغاليين . ونتج عن ذلك ضعف القوة البحرية البرتغالية والعثمانية في البحار الشرقية . فلم يقيم العثمانيون بأي محاولة جديدة بعد فشلهم في المحاولات السابقة . أما البرتغاليون فقد ضم وطنهم الأم إلى إسبانيا عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م . وأصبحت ممتلكاتهم فريسة سهلة لأعداء إسبانيا . وكانت هولندا هي العدو الرئيسي لإسبانيا ثم تبعها إنجلترا واستطاع كلاهما أن ينتزع السيادة

البحرية من اسبانيا والبرتغال . وفي عام ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٤م كان الهولنديون قد ألفوا شركة للتجارة الشرقية ، والتي سميت شركة الهند الشرقية الهولندية . وبعد أعوام قليلة تبعهم الانجليز سنة ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م فتمتحو شركة الهند الشرقية البريطانية أول امتياز لها (٦) .

وانتهزت القوى المحلية في الخليج العربي فرصة ضعف البرتغاليين ، فقاموا باسترداد المواقع التي كان البرتغاليون قد احتلوها ، وتمكن الايرانيون ( الفرس ) من استرداد البحرين ( ١٠١١هـ/ ١٦٠٢م ) واشتد ضغطهم على هرمز ( ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م ) وطردوا البرتغاليين من بندر عباس ( ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م ) ثم من هرمز ( ١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م ) . وتوالى هزائم البرتغاليين ، فجلوا أمام ضربات العمانيين عن الشحر ( ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م ) ثم عن مسقط ( ١٠٥٩هـ/ ١٦٥٠م ) . بالإضافة الى فقد نفوذهم في البصرة (٧) .

ولقي الايرانيون ( الفرس ) في حروبهم ضد البرتغاليين في الخليج العربي كل مساعدة من جانب شركة الهند الشرقية الانجليزية . وبتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج ، بدأ الصراع بين الانجليز والهولنديين على السيطرة على تجار المنطقة . وكان التفوق للهولنديين أولا ، ولكنه لم يستمر طويلا ، فما أن أوشك القرن السابع عشر على نهايته حتى هبطت قوة الدفع الهولندية ، واتجه الهولنديون الى تركيز مجهوداتهم الاستعمارية في جزر الهند الشرقية تاركين الانجليز والفرنسيين يتنافسون على الهند والبحار المحيطة بها . وكانت ايران قد سمحت لشركة الهند الشرقية الانجليزية باقامة وكالة تجارية في ميناء بندر عباس ، كمكافأة لها على مساعدتها في تخليص الجزيرة من البرتغاليين ( عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م ) . كذلك أنشأت الشركة الانجليزية عام ( ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م ) وكالة تجارية ثابتة لها في البصرة . ومع أن هذه الوكالة قد ألغاهها باشا البصرة عام ( ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م ) فقد ظلت بعض سفن الشركة تتردد على البصرة من وقت لآخر (٨) .

وفي خلال القرن الثامن عشر اشتد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا سواء في العالم القديم او الجديد ، واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على غريماتها في حرب السنوات السبع ( ٢٠٦٨هـ/ ٢٠٧٥ - ١٧٥٦م / ١٧٦٣م ) . وهي الحرب التي أفقدت فرنسا معظم مستعمراتها في أمريكا والهند ، ولم يتبق في حوزة فرنسا الا قليل من جزر الأنتيل في الهند الغربية . وبعض المراكز التجارية على ساحل الملبار ، وعدد ضئيل من الجزر

في المحيط الهندي أهمها : بوربون وموريشيس . وكان الفرنسيون يحتلون الجزيرة الأخيرة منذ عام ( ٢٠٢٧هـ / ١٧١٥م ) بعد أن انسحب الهولنديون منها عام ( ٢٠٢٤هـ / ١٧١٢م ) ، وأطلقوا عليها « ايل دي فرانس » ، " Ile de France " وبذلك خلا الميدان لبريطانيا ، فانفردت بالتنفيذ في الخليج العربي ، واحتلت تجارتها في العراق وايران المكان الأول (٩) .

وفي الوقت الذي اتجه فيه نشاط إنجلترا نحو العراق ، انصب اهتمام سلطنة عمان ، وكانت هذه السلطنة مزدهرة الى حد كبير على يد أسرة يوسفيد منذ عام ١١٥٤هـ / ١٧٤١م . فاستطاعت هذه السلطنة بسط نفوذها في جنوب شرقي شبه جزيرة العرب ، كما بست نفوذها على السواحل المتاخمة للمحيط الهندي ، كما استولت على هرمز ومناطق على الساحل الشرقي لأفريقية كمسيبة وزنجبار وبمبه وكلوه . وعلى الساحل الفارسي حيث استولت على بندر عباس . وبذلك أصبحت هذه السلطنة قوة بحرية ضخمة جدا ، لها دورها الكبير في هذه المنطقة ، ولا سيما في ممارسة أعمال القرصنة (١٠) .

بيد أن اهتمام فرنسا بالخليج العربي بدا أكثر وضوحا منذ قيام الثورة في فرنسا ودخولها في حرب مع إنجلترا ، فأدخلت فرنسا في خططها مهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند ، ولذلك قررت انشاء قنصلية فرنسية في مسقط ، كما أرسلت بوشمب Beauchamps كقنصل لها في مسقط في مهمة لبحث الموقف في الخليج العربي . وقد قام بوشمب بجولة في أرجاء الدولة العثمانية قبل وصوله الى مسقط ، حتى فوجيء وهو في حلب بالغزو الفرنسي لمصر ، فأصدرت الدولة العثمانية أمرا بالقبض على الرعايا الفرنسيين في أنحاء الدولة العثمانية ، وهرب هذا المبعوث الى مصر (١١) .

الا أن فرنسا تمكنت من عقد معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان مسقط ، وكان هدف فرنسا من الوصول الى منطقة الخليج العربي هو العمل على محاولة غزو الهند واسترجاع المناطق التي تنازلت عنها لبريطانيا بمقتضى معاهدة الصلح التي وقعت بين البلدين في باريس سنة ١١٧٦هـ / ١٧٦٣م في أعقاب حرب السنوات السبع (١٢) وكانت خطة فرنسا تقوم على أساس استخدام طريق البحر الأحمر لسير الحملة ، وإقامة عدد من القواعد في الخليج العربي لدعم الحملة في مهمتها . ولهذا عندما احتلت القوات الفرنسية مصر عام ١٢١١هـ / ١٧٩٨م ، حاول نابليون بوناپرت الاتصال بسلطان مسقط لمد نفوذ فرنسا الى الخليج حيث أرسل اليه رسالة يعبر فيها عن صداقة فرنسا لمسقط ورغبتها في حماية السفن العمانية التي تتاجر مع السويس (١٣) .

أدركت بريطانيا خطورة علاقة فرنسا بعمان ، إذ أنها كانت تعتبر الخليج ضمن مناطق نفوذها من جهة ، كما أنها تعتبر عمان مفتاح الخليج وهمزة الوصل الى الهند . هذا فضلا عن أن بريطانيا قد وضعت الخليج في مجال استراتيجيتها انطلاقا من ايمانها القائم على أن الدولة التي تسيطر على الخليج العربي وعلى ساحل عمان تستطيع أن تتحكم وتحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وأفريقية ، وتستطيع أن تغلق قناة السويس ، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وأفريقية . كما أن بريطانيا تنظر الى الخليج نظرة تعادل تقريبا السيطرة على الشرق الأوسط (١٤) .

وعلى ذلك ، واجهت بريطانيا موقف فرنسا بتدعيم سيادتها البحرية في المحيط الهندي باستيلائها على مستعمرة الراس ( الكاب ) وسيلان وجزر سيشل ( ايل دي فرانس ) . وكان الفرنسيون يتخذون من الجزيرة الأخيرة قاعدة لمهاجمة السفن البريطانية في المحيط الهندي . إذ كان الفرنسيون يعتبرون هذه الجزيرة مفتاح المحيط الهندي . ومن هنا فقد كان سقوطها في يد الانجليز عام ١٢٢٤هـ/ ١٨١١م مؤذنا بانحسار النفوذ الفرنسي عن المحيط الهندي . غير أن فرنسا احتفظت بموطئ قدم على ساحل الهند الغربي ( الملبار ) في ما هي ، والأهم من ذلك الاحتفاظ بجزيرة بوربون ( التي سميت ريوينيون في عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٨م ، وبعض المراكز التجارية على ساحل جزيرة مدغشقر (١٥) .

وكانت قد حدثت تطورات هامة في داخلية عمان غيرت استراتيجية الخليج العربي ، فقد استتب الأمر في بادئ الأمر للأئمة اليعاربة الذين حكموا من ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م الى ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م ، وتمكنوا خلال حكمهم من تطهير بلادهم من البرتغاليين في ١٩ محرم ١٠٦٠هـ/ ٢٣ يناير ١٦٥٠م ، كما استطاعوا ازالة نفوذهم نهائيا من الخليج بعد سنتين من طردهم كما ذكرنا آنفا . كما امتد نفوذ اليعاربة الى شرق أفريقية ونشروا لغتهم وحضارتهم في تلك القارة الافريقية (١٦) .

وقد تغير هذا الحال بسبب التفسخ الداخلي وانقسام أهل البلاد الى قبيليين ويمنيين ، وبسبب تصارع الزعماء ، فاضطربت الأمور فاستنجد أحد الزعماء اليعاربة وهو الامام سيف بن سلطان بالفرس الذين لبوا النداء وسيطروا على البلاد بواسطة سيف . بيد أن العمانيين شعروا بنتيجة هذا الانقسام فالتفوا حول أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدي الذي هاجم وایاهم الفرس وأبعدهم عن البلاد . وتقديرا لذلك بايحه الناس

بالإمامة عام ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م . وبذلك انتقل الحكم من أيدي البعارة الى أيدي آل بوسعيد الى يومنا هذا (١٧) . وكان من أبرز حكاهم خلال هذه الفترة سعيد بن سلطان الذي حكم قرابة نصف قرن ( ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦ - ١٢٧٢/ ١٨٥٦ ) واستطاع في أوائل عهده أن يستعيد ممتلكاته في شرق افريقية التي شغلته عن كثير من الامور الهامة في بلاده (١٨) .

وكان السيد سعيد بن سلطان قد بدأ حكمه في الوقت الذي بدأ فيه الصراع الفرنسي البريطاني يدخل مرحلته الحاسمة . وكان موقع عمان الاستراتيجي المسيطر على مدخل الخليج العربي والطريق البري بين الهند والبحر المتوسط ، والذي يبعد مسافة قصيرة عن الطريق البحري بين السويس وبومباي ، قد جعل بلاده تتأثر قبل اعتلائه العرش برودود الفعل الدبلوماسية الناتجة عن الصراع الأوروبي في المحيط الهندي . ففي مواجهة السياسة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الرامية الى انشاء امبراطورية استعمارية جديدة في الشرق ، وعلى وجه الخصوص مخططات هونابرت ازام الهند التي استهدفت طرد الانجليز منها ، راحت حكومة بومباي تعمل من أجل تقوية نفوذها على الحكام الوطنيين في المنطقة الواقعة الى الغرب من الهند ، ولا سيما في منطقة الخليج العربي (١٩) .

### **منشأ الصداقة البريطانية العمانية :**

وارسلت حكومة بومباي الانجليزية أحد الموظفين الإيرانيين في شركة الهند الشرقية وهو مهدي علي خان الى مسقط للتفاوض مع عاهلها سلطان ابن أحمد ( ١٢٠٤هـ/ ١٧٩١م - ١٢١٧هـ/ ١٨٠٤م ) بشأن طرد الرعايا الفرنسيين من عمان واحلال أطباء انجليز محل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان ، بالإضافة الى اقامة وكالة تجارية في مسقط . ووصل مهدي علي خان الى مسقط في ٢ أكتوبر عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٨م ، ونجح بعد مفاوضات استمرت عشرة أيام في ابرام أول معاهدة سياسية غرست بذور الصداقة بين سلطنة عمان وبريطانيا . فقد تعهد السلطان في معاهدة ١٢١١هـ/ ١٧٩٨م بالاستغناء عن خدمات الرعايا الفرنسيين الذين يعملون في خدمته وطردهم من مسقط ، كما وافق على عدم السماح بقيام أية وكالة تجارية فرنسية أو هولندية في مسقط وتوابعها . وعلاوة على ذلك ، فقد أجاز السلطان لبريطانيا اقامة وكالة تجارية وانزال حامية في ميناء بندر عباس الذي كان شاه ايران قد تنازل عنه لعمان على سبيل التأجير ، ومنح الوكالة التجارية كافة الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات البريطانية في ايران والدولة العثمانية (٢٠) .

وفي أواخر عام ١٧٩٩ ، جدد المعامل العماني للكابتن جون مالكولم John Malcolm عهد الصداقة مع بريطانيا وذلك اثر محاولة فرنسا ابعاد سلطان بن أحمد عن بريطانيا ، ووافق السلطان على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ووافق السلطان على عقد معاهدة مع بريطانيا أبرمت في ١٨ يناير عام ١٢١٣هـ / ١٨٠٠م على أن يقيم سيد انجليزي في مسقط كوكيل عن شركة الهند الشرقية البريطانية ولتمثيل مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي (٢١) بناء على هذه المعاهدة عين الطبيب بوجل Bogle كممثل سياسي لبريطانيا في مسقط ، فكان بوجل أول مقيم بريطاني في منطقة الخليج العربي ، ولكنه لم يبق طويلا في عاصمة عمان ، اذ قضى نحبه أواخر عام ١٨٠٠ ، وخلفه الكابتن دافيد سيتون David Seton الذي عمل طوال السنوات الثمان التي اقامها في مسقط على ارساء قواعد النفوذ البريطاني في عمان ، انطلاقا من ايمان بريطانيا بترك حماية تجارة الخليج الى سلطان عمان معتقدة بأن تأثيره على سياسة الخليج مستقرة ، على أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها عمان في مستهل حكم السيد سعيد بن سلطان كانت من العوامل التي دفعت (٢٢) المعامل الجديد الى الارتباط بحليف قوي ، خاصة بعد أن تكالبت بريطانيا وفرنسا على الاستفادة من ميناء مسقط الاستراتيجي ، وحاول السلطان سعيد أن يقيم علاقات طيبة مع كلتا الدولتين خشية وقوع بلاده فريسة سهلة لأي جانب ، ولو أنه كان يميل في واقع الأمر الى جانب فرنسا (٢٣) .

وازام ذلك ، فقد عمل السيد سعيد جهده للابقاء على العلاقات التجارية قائمة في السابق بين ميناء مسقط وبين ميناء بورت لويس Port Louis في جزيرة ايل دي فرانس (موريشيس) ، وفي عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م أرسل السيد سيد أحد وجهاء عمان ( ماجد بن خلفان ) للتفاوض مع الجنرال ديكان Decan حاكم جزيرة ايل دي فرانس من أجل عقد معاهدة تجارية ، وأبرمت بالفعل هذه المعاهدة التي نصت على أن يقيم وكيل فرنسي في مسقط جنبا الى جنب مع المقيم البريطاني ، ولكن حكومة باريس رفضت التصديق على المعاهدة تمسكا بقوانين الحصار القاري التي تقضي باغلاق الموانئ الفرنسية في وجه السفن الانجليزية (٢٤) .

ومن المعروف أن علاقات عمان التجارية مع الهند كانت قوية ، وأن الاسطول العماني كان يتولى نقل المتاجر بين الهند وبلدان الخليج العربي ، ولم تكن المعاهدة المعقودة بين ديكان والسيد سعيد تمنع التجارة بين عمان وموانئ الهند بتاتا ، بل اكتفت بتقييدها فحسب (٢٥) .

وعندما أصبح واضحا منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر أن الانجليز سوف تنعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي ، تلك السيادة التي تأكدت بانتزاعهم جزيرة ايل دي فرانس من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١م ، لم يتردد السيد سعيد لحظة واحدة في ربط مصيره بمصير بريطانيا ، وحافظ على صداقة والده مع السلطات البريطانية في برمباي . ولقد كانت هذه الصداقة ذات منفعة متبادلة لكلا الطرفين . فقد كان للسيد سعيد جيران أقوياء يطمعون في الاستيلاء على بلاده ولذا كان من دواعي سروره اعقاده على مظاهرة شركة الهند الشرقية الانجليزية له في معاملاته معهم . ومن ناحية أخرى ، كان من صالح الشركة الانجليزية أن تجد حليفا مثل السيد سعيد يعاونها في القضاء على القراصنة الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة السفن الانجليزية في الخليج العربي وبحر العرب (٢٦) .

وتعرض سعيد بن سلطان في أوائل حكمه لهجوم سعودي شديد ، فالتحق به السعوديون هزائم متعددة في الأعوام ١٢٢٤/١٨٠٩ ، و ١٢٢٥/١٨١٠ ، و ١٢٢٨/١٨١٣ ، ولذا فإنه اشترك في حلف الانجليز ضد رأس الخيمة الموالية للسعوديون وذلك في الأعوام ١٢٢٤/١٨٠٩ و ١٢٣١/١٨١٦ و ١٢٣٤/١٨١٩ ، فادت الحملات الى خضوع رأس الخيمة والمشيفات المجاورة للانجليز واجبارها على توقيع معاهدة ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م (٢٧) .

### بريطانيا وتجارة الرقيق :

وكانت الحكومة البريطانية قد أصدرت عام ١٨٠٧ قانونا يحرم الاتجار في الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها ، كما يحرم على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق في افريقية أو نقلهم من هذه القارة الى الخارج . وعلى اثر صدور هذا القانون اتجهت السفن العربية البريطانية الى التصدي لتجارة الرقيق في ساحل افريقية الغربي وفي المحيط الأطلسي (٢٨) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، لماذا اهتمت بريطانيا بمكافحة تجارة الرقيق وما هو هدفها من ذلك ، أهو دافع انساني ؟ أم أن المصلحة الاقتصادية هي التي حركت أسطول بريطانيا لهذا الغرض ؟ والجواب على ذلك هو أن اجراءات محاربة تجارة الرقيق قد استغلت أحسن استغلال لتوطيد النفوذ البريطاني فوق بحار العالم أجمع (٢٩) .

ومهما يكن من أمر ، فإن تجارة الرقيق من زنجبار كانت وقفا على عرب مسقط وساحل عمان الذين كانوا يقومون ببيعهم في الجزيرة العربية .



وكان عرب مسقط يحصلون على دخلهم من الضرائب التي يفرضونها على هذه التجارة كما باتت مسقط المقر الرئيسي بالنسبة للخليج وفارس والعراق والهند . غير أن هذه السيطرة تحولت الى ميناء صير جنوبا ، اذ كان في بعض الأحيان يقوم مركب قاسمي في رحلة الى ساحل افريقية الشرقي ليحضر شحنة من الرقيق راسا الى ساحل الامارات المتصالحة ، حيث يكتفي سكان المناطق بنصيبهم في حمل تلك التجارة من مسقط ، بينما كان معظم العبيد الذين ينقلون الى مسقط يباعون في عمان نفسها . ومن تبقى منهم يباعون للعملاء من الساحل المتحادن وخاصة القواسم الذين يقومون ببيعهم مرة أخرى في العراق والبحرين وفارس والاحساء ونجد (٣٠) .

وكانت تجارة الرقيق تشكل جزءا كبيرا من دخل السيد سعيد الذي كان يستفيد من تلك التجارة فائدة كبرى كما أشرنا ، اذ كان التجاسون يدفعون له الضرائب عن كل عبد ، فضلا عن أنه كان يستفيد من العبيد في شرق افريقية الذين كانوا دعامة نظامه الاقتصادي اذ كان يعهد اليهم بفلاحة الأرض ، كما كان ملاك الأراضي يسخرون الرقيق للعمل في أراضيهم خمسة أيام في الاسبوع وذلك في مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه ليقوم بزراعتها في اليومين الباقيين من الاسبوع (٣١) وقد استتبع نشاط تجارة الرقيق ورواجها في شرق افريقية قيام عدة أسواق للرقيق في شرق افريقية وخاصة في كلوة وزنجبار وهما من أهم مراكز تجارة الرقيق في مهد القارة السوداء . فكان الرقيق يظهرون في الأسواق وهم مقيدون بالسلاسل كقطع من الأغنام لدرجة تشتمر منها النفوس (٣٢) .

ويمكن القول أن السلطات البريطانية قد أولت تجارة الرقيق العربية اهتماما بسيطا في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر ، فقد اعتبرت شركة الهند الشرقية أن نقل العبيد بواسطة أحد الرعايا البريطانيين أو بواسطة شخص يمثلها يعتبر ذلك جناية . وقد طبق هذا القانون في البنغال عام ١٢١٨هـ/١٨٠٥م . وحذرت المخالفة بعقوبة السجن لمن يستورد العبيد الى البنغال . وأصدرت بعد عامين ١٢٢٠هـ/١٨٠٧م تشريعا آخر يقضي بتقديم تعهد مكتوب من ربانة السفن الأوروبية وأصحابها الآسيويين ألا يعملوا في تجارة الرقيق . كما طبقت بريطانيا نفس التشريع في ولايات بومباي (٣٣) .

وفي عام ١٨١٤م ، اطلعت حكومة بريطانيا سلطان مسقط على التشريع الخاص بمنع تجارة الرقيق في الهند ، وطلبت منه بحذر أن يخبر رعاياه التجار في كلكتا بالمعقوبات التي قد يتعرضون لها اذا ما خالفوا القوانين (٣٤) .

وكانت بريطانيا تدرك تماما أنه ينبغي عليها إذا أرادت القضاء على تجارة الرقيق أن تحصل على تأييد السيد سعيد لأن معظم مصادر تجارة الرقيق في الشرق الأفريقي تقع ضمن ممتلكاته . علما بما قد يعرضه ذلك لخسارة مادية تبلغ سنويا مائة ألف ريال ، ومع ذلك نجحت في محاولاتها ، فقد أذن السيد سعيد لبريطانيا حرصا على ضمان مركزه في ممتلكاته وتوطيد نفوذه فيها وهو الأمر الذي كان يعنيه (٣٥) .

ومما يجدر ذكره أن الفرنسيين كانوا يجلبون العبيد الأفارقة للعمل في مزارعهم بجزيرتي ايل دي فرانس ( موريشيس ) وبوربون ( ريونيون ) وذلك نتيجة للتقدم الزراعي ، وقد تدفق العبيد الأفارقة بأعداد كبيرة على جزيرة ايل دي فرانس بصفة خاصة حتى وصفت بأنها « نقطة سوداء في مياه المحيط الهندي الزرقاء الصافية » . وكان سلطان عمان قد فرض منذ عام ١١٣٥هـ/١٧٢٢م ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من أملاكه ، وقد جمع السلطان من هذه الضريبة في الفترة ( ١٢٢٢/١٨٠٩ - ١٢٢٧/١٨١٤ ) إيرادا يبلغ ٧٥ ألف دولار أوريال من العملة الفضية المعروفة بريال ماريا تريزا (٣٦) .

وفي عام ١٢٢٨هـ/١٨١٥م ، وصلت بومباي أنباء تقول بأن القواسم قد استولوا على سفينة محملة بأعداد كبيرة من الرقيق كانت في طريقها من زنجبار الى مسقط ، وانتهز ايفان نيبين Evan Nepean حاكم بومباي تلك الفرصة فكتب خطابا شخصيا الى السيد سعيد يستعنه فيها على تحريم تجارة الرقيق في أملاكه ، حتى يتبرا من تهمة اباحتها ، « وكان كل ما وعد به السيد سعيد مقابل ذلك ، هو التأكيد » بأن اذعانه في هذه المسألة سيقابل بالرضا التام من جانب الحكومة البريطانية ، « وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يتجاهل السيد سعيد ذلك المطلب ، اذا لم يعثر في وثائق بومباي على أي أثر لرد السيد سعيد على خطاب نيبين السابق (٣٧) » .

ولقد حظى المحيط الهندي باهتمام شديد وكبير من شركة الهند الشرقية الانجليزية وذلك نظرا لارتباطه بالمصالح البريطانية ، ولم تبد تلك الشركة اهتماما يذكر بأفريقية الشرقية . وقد ازداد هذا الاهتمام بعد أن استولت على جزيرة ايل دي فرانس ( موريشيس ) وتنازلت عنها فرنسا رسميا بموجب معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو عام ١٢٢٧هـ/١٨١٤م وذلك عندما وضعت الحروب النابليونية أوزارها . فصدرت الأوامر بمجرد أن آلت موريشيس الى الانجليز بأن يطبق فيها قانون تحريم تجارة الرقيق الصادر عام ١٢٢٠هـ

١٨٠٧م وبذلك أصبح المضي في جلب الأيدي العاملة بهذه الطريقة الى موريشيس مخالفا للقانون . وكان من الطبيعي أن يتبرم سكان الجزيرة من تحريم تجارة الرقيق فيها ، وأن يستمر بعضهم في ممارسة هذه التجارة سرا (٣٨) .

وبالمقابل ، فقد اتخذت فرنسا اجراء آخر مشابه في بوربون سنة ١٢٣٠ ١٨١٧ نتيجة لتشريع فرنسي يمنع استيراد العبيد للممتلكات الفرنسية ، وفي العام التالي منع الرعايا الفرنسيون من الاشتغال بتجارة الرقيق ، ولما كان التشريع الفرنسي لم يعتبر تجارة الرقيق جريمة ، لذا رفضت الحكومة الفرنسية أن تمنح السفن البريطانية الحق في تفتيش السفن الفرنسية التي يشتبه بأنها تنقل الرقيق ، وقد اتفق حاكما موريشيس ( البريطاني ) وبوربون ( الفرنسي ) بمحاربة الرقيق . ونتج عنه هرب تجار الرقيق الفرنسيين الى زنجبار كما قل عدد السفن التي كانت تنقل العبيد سرا من الشاطئ الاريقي الى بوربون وموريشيس حيث لم يزد عددها بعد الاتفاق عن ثماني سفن . وحتى يحقق الاتفاق اهدافه ، فقد اقترحوا على سلطان مسقط منع بيع الرقيق من شواطئه بلاده للاوروبيين (٣٩) .

وقد بدأت بريطانيا في اتخاذ خطواتها الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق في شرق افريقيا بتلك المعاهدة التي عقدتها في رأس الخيمة مع رؤساء وشيوخ القواسم وذلك بعد الحملة البريطانية الناجحة في عام ١٢٢٢هـ / ١٨١٩م . وقد نصت المادة التاسعة من معاهدة ١٢٣٣ / ١٨٢٠ ( المعاهدة العامة ) على ما يأتي : « ان نقل العبيد رجالا أو نساء أو أطفالا من سواحل افريقيا أو أي مكان آخر بعد قرصنة ونهبها . ونحن واثقون بأن اصديقائنا العرب لن يفعلوا شيئا من هذا القبيل » (٤٠) . وهكذا تكون بريطانيا قد اعتبرت تجارة الرقيق نوعا من القرصنة ، وطلبت من الرؤساء ومشايخ الساحل العماني أن يكفوا عن الاشتغال بتلك التجارة . وعلقت نجاح منع تجارة الرقيق على تعاون حكام الخليج معها بدون استثناء كما ذكر ماكليود Macloed (٤١)

ولذا فقد عملت بريطانيا على الدخول في معاهدات مع كل من تركيا وفارس ، فتم توقيع اتفاقية مع تركيا خاصة بالغاء تجارة الرقيق بين افريقيا وولاية بغداد ، ثم كانت اتفاقية عام ١٨٥١ مع الحكومة الفارسية التي كانت تمنح بريطانيا حق مصادرة الرقيق وحق تفتيش السفن الفارسية ، ولكن بشروط مخففة كثيرا عما كانت تتبعه مع الامارات العربية في الخليج العربي والجزيرة العربية (٤٢) .

ويمكن القول بأن حاكم موريشيس السير روبرت فاركوهار Robert Farkhar قد أخذ زمام المبادرة بمحاربة تجارة الرقيق ، وحاول اقتناع حكومة بومباي باتخاذ خطوات سريعة لاقتناع السيد سعيد بالغاء تجارة الرقيق في أملاكه الافريقية . وكتب رسالة الى السيد سعيد بن سلطان في ١٠ مايو ١٨٢٢ م/ ١٢٢٥ هـ . هناك فيها على نجاح حملته على القراصنة (٤٢) . وذكر له بأنه سيكتب الى حاكم الهند العام ، وأنه يأمل في تعاونكم مع الحكومة البريطانية في سحق تجارة الرقيق .

وكتب حاكم موريشيس رسالة أخرى الى والي زنجبار العماني يحثه فيها على محاربة تجارة الرقيق والقاء القبض على الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال . واتخاذ مايلزم من وسائل لانزال العسوبة بهم طبقا لما يستحقونه . كما كتب فاركوهار رسالة ثالثة الى حاكم عام الهند لورد وارن هاستنجز Hastings طالبا أن يستخدم نفوذه في الضغط على سلطان عمان لوقف تصدير الرقيق من موانئه . وقد رد حاكم عام الهند على هذا الطلب قائلا بأن حكومة بومباي ستقدم احتجاجا قويا لدى مسقط بخصوص تلك التجارة (٤٤) . وقدمت حكومة الهند البريطانية رسالة الى سلطان عمان تأكيداً لرسالة فاركوهار ، ورد سلطان عمان على طلب حاكم موريشيس بأنه موافق على منع بيع العبيد للاوروبيين في موانئه الافريقية ، كما أخبر المقيم البريطاني في بوشهر الكابتن بروس بما تم الاتفاق عليه (٤٥) .

وهكذا تعرضت تجارة الرقيق العربية في شرق افريقيا لهجوم مشترك من جانب حكومتى موريشيس وبومباي البريطانيتين وكذلك من جانب الجمعية الافريقية بلندن . ولقد صار معروفا على وجه التأكيد في الهند أن السيد سعيد بن سلطان يجمع ايرادا ضخما من الضريبة المفروضة على العبيد ، وأن السلطات البريطانية بمطالبتها بتحريم تجارة الرقيق في أملاكه الافريقية ، إنما تطلب منه عمل شيء قد يجلب له كراهية رعاياه . كما يفقده مصدرا كبيرا من دخله . وبعد تبادل عدد من المراسلات بين بومباي وموريشيس ، تقرر أن يقتصر على مطالبة السيد سعيد بعدم السماح ببيع الرقيق للاوروبيين ، حيث أن سلطان عمان كان قد أبلغ المقيم البريطاني في الخليج العربي أن الاسلام يقر الرق (٤٦) .

وبالرغم من أن السيد سعيدا كان يعلم أن منع بيع الرقيق سيعرضه لخسائر سنوية تتراوح ما بين أربعين وخمسين ألف ريال إلا أنه أصدر أوامره كما أشرنا الى ولاته في زنجبار وغيرها بعدم بيع الرقيق من الموانئ العربية بافريقية الشرقية . ويبدو أن السيد سعيدا كان يأمل أن يضع صدور هذه الأوامر من جانبه حدا للضغط الواقع عليه ، فإذا حدث وعصيت أوامره ،

فان مسئولية ذلك تقع على عاتق غيره . ولكن حاكم موريشيس كان يطمع في أكثر من استصدار هذه الأوامر . فكان يريد في الواقع إبرام معاهدة مع عمان يتعهد فيها السلطان وخلفاؤه بتحريم بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية . وأرسلت بالفعل الى السيد مسودة للمعاهدة المقترحة . وفي يونيو عام ١٨٢٢م/١٢٢٥هـ كلف فير فاكس مورسبي Fair Fax Moresby بالتوجه الى مسقط للحصول على توقيع السلطان على تلك المعاهدة ونجح مورسبي في مهمته (٤٧) .

وفي ٢٢ سبتمبر عام ١٨٢٢م/١٢٢٥هـ وقع السيد سعيد على المعاهدة بالشروط التي اقترحها حاكم موريشيس . وكانت هذه المعاهدة « وثيقة غير عادية نوعا ما » إذ تألفت من عامودين : اشتمل العامود الأول على « بيان المطالب المقدمة الى السلطان بواسطة مورسبي نيابة عن فاركوهار » في حين جاء في العامود الأيمن اجابات السلطان على كل مطلب مكتوبة بخط يده ومختومة بخاتمه . وكان من بين المطالب المقدمة اليه « القضاء على تجارة الرقيق الخارجية نهائيا ، فأجاب السلطان بأنه قد كتب الى جميع ولااته يأمرهم بمنع بيع العبيد الى أية أمة مسيحية ، وأنه سوف يرسل اليهم المزيد من التعليمات بخصوص هذا الموضوع » وذكر السلطان ردا على مطلب آخر أنه سوف يرسل الى ولاته تعليمات بالقبض على قباطنة السفن العربية التي تزاول تجارة الرقيق الخارجية ومعاقبتهم ، وتكليف بحارة هذه السفن بإبلاغ الولاة في الموانئ التي يصلون اليها عن مخالفة قباطنتهم لأوامره ، وإذا تستر البحارة على القباطنة فإنهم سيتعرضون أيضا للعقوبة . وهناك شروط أخرى لتعيين وكلاء بريطانيين في بلاده (٥٨) ويقرر كوبلاند أن معاهدة مورسبي تتضمن اعترافا بسيادة السيد سعيد بن سلطان على أفريقيا الشرقية (٤٩) .

وقبل أن يجف مداد معاهدة مورسبي ، كلف حاكم موريشيس الضابط البحري نورس Nourse بالابحار الى ساحل أفريقية الشرقية الاسلامية ، للتحقق من تنفيذ ولاية السيد سعيد لشروط المعاهدة . وقام نورس بتعيين أحد العرب ويدعى صالح قنصلا لبريطانيا في زنجبار بصفة مؤقتة فوافقت وزارة المستعمرات البريطانية على تعيينه بصفته وكيلًا لحكومة موريشيس لمراقبة تجارة الرقيق (٥٠) .

ومن الواضح أن موافقة السيد سعيد على إبرام معاهدة مورسبي والتضحية بجزء كبير من إرادته وتعريض نفسه لكرهية عدد كبير من رعاياه ، لا يرجع بالقطع لأسباب انسانية ، وإنما لعوامل سياسية ، فقد كان السلطان في الواقع في حاجة شديدة الى معاونة بريطانيا وتأييدها في عمان نفسها وفي

الخليج العربي كذلك . فضلا عن ذلك . كان السلطان يرغب بشدة في عدم فقدان عطف بريطانيا على مشاريعه في افريقية الشرقية وخصوصا في ممبسة ، التي سرعان ما أنفذ اليها أواخر عام ١٢٢٦هـ / ١٨٢٣م حملة بحرية بقيادة عبد الله بن سليم . وبينما كانت هذه الحملة في طريقها الى الساحل الافريقي ، وصل الى مسقط في ٢٥ ديسمبر من العام نفسه ضابط بحري بريطاني اسمه وليم أوين William F. Owen أوقع السيد سعيدا في مأزق وعرض مخططاته ازاء افريقية الشرقية بالفشل (٥١) .

اقترح الكابتن وليم أوين W. F. owen تعديل معاهدة مورسبي بعد أن تبين له استمرار عملية تجارة الرقيق بين ممتلكات السيد سعيد الافريقية والمستعمرة البرتغالية موزمبيق ، غير أن الفنتون Elvinston رفض ذلك لأن السيد سعيد لا يملك سلطة تفتيش وحجز السفن التابعة للدول الأخرى ، الا أن هذا الرفض لم يغير من موقف أوين الذي نجح في ضرب تجارة الرقيق عندما استولى على ميناء ممبسة في فبراير عام ١٨٢٣م / ١٢٢٦هـ بمساعدة حكامها المزروعيين المنشقين على البوسعيد ، والذين وجدوا الفرصة مناسبة للتخلص من حكم السيد سعيد ، وطالبوا بوضع ممبسة تحت الحكم البريطاني ووافق أوين وحاكم موريشيس على ذلك ، الا أن وزارة المستعمرات البريطانية رفضت قرار الضم ، وأمرت بسحب الحماية البريطانية ، واستطاع السيد سعيد استعادة ممبسة وأخضعها لحكمه بعد أن قضى على المزروعيين (٥٢) .

ونجحت بريطانيا في عام ١٢٤٢ / ١٨٣٩ في جعل سلطان مسقط وحكام الامارات العربية ( ساحل عمان ) في التوقيع على اتفاق ينص على السماح للسفن البريطانية بحق التفتيش في المحيط الهندي والخليج العربي ، وجعل المراكب التابعة للمشايخ والتي قد يوجد فيها عبيد معرضة للحجز والمصادرة ، كما نصت الاتفاقية على جعل بيع الصوماليين عملا من أعمال القرصنة . وقد وقع على هذا الارتباط السيد سعيد بن سلطان . واعتبر هذا اتفاقا اضافيا لمعاهدة مورسبي ، ذلك لأن السيد سعيد رفض تعديل معاهدة مورسبي بحيث يتم الغاء تجارة الرقيق نهائيا في أملاك السيد سعيد (٥٣) .

على أن بريطانيا لم تلبث أن عاودت ضغطها على السيد سعيد ، فأرسلت حكومتها اليه عام ١٢٤٥هـ / ١٨٤٢م خطابا تطلب فيه الغاء تجارة الرقيق نهائيا في أملاكه . وانزعج السيد سعيد لهذا الطلب انزعاجا شديدا ، وحاولت بشتى الطرق اقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذي يأتي لو نفذ على سلطنته تماما (٥٤) . ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها ، اقترح السلطان حلا وسطا هو السماح باستمرار تدفق تجارة الرقيق بين موانئ أملاكه الافريقية فقط . ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه

بناء على توصيات هامرتون الذي أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائيا في سلطنة عمان يشقيها الأفريقي والآسيوي سيؤدي لا محالة إلى خرابها لارتباط هذه التجارة بحياتها الاقتصادية والاجتماعية (٥٥) .

وعلى ذلك ، ففي ٢ أكتوبر عام ١٨٤٥م/ ١٢٤٨هـ وقع السيد سعيد وهامرتون في زنجبار معاهدة ، اتفق على أن توضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير عام ١٨٤٧م/ ١٢٥٠هـ وتقتضي بالسماح بنقل الرقيق بحرا من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الأفريقية الواقعة بين لامو وملحقاتها شمالا وبين كلوة وملحقاتها جنوبا ، ولكنها تحرم تحريما تاما تصدير العبيد من أي جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطاني أو لشركة الهند الشرقية الانجليزية بمصادرة المراكب التي تغل بهذا الشرط . وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى شيوخ شبه جزيرة العرب لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقية إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي (٥٦) وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية في تعقب المراكب أو الداوات العربية وتفتيشها حتى في زنجبار نفسها .

ويمزى قبول السيد سعيد بالمعاهدة إلى خوفه من ( الوهابيين ) ، ومن جهة ثانية خشية من فقدان مركزه الذي أخذ يتضعف بعد ثورة القبائل عليه لقبوله المعاهدة المذكورة . وقد عمل حمود بن عزان رئيس فرع قبيلة البوسعيد على سلب السلطة من السيد سعيد ورشح نفسه أماما . ووجد هامرتون أن مهمة السيد سعيد صعبة قد تؤدي بحياته للخطر . وأخذت الحكومة البريطانية على عاتقها تنفيذ هذه المهمة فاتصلت - كما أسلفنا - بكل من حكومتي تركيا وفارس من أجل إصدار قوانين تحرم على رعايا هاتين الدولتين وسفنتهما من نقل أو بيع الرقيق . كما نجحت بريطانيا في اقناع حكام الامارات المتصالحة بالعد من تجارة الرقيق ونجح هينل Henil في توقيع معاهدة ١٢٥٠هـ/ ١٨٤٧م تتناول منع تصدير العبيد من أفريقية وعدم السماح بنقلهم في سفنهم (٥٧) .

ولكن تجارة الرقيق ظلت مع ذلك منتعشة في ساحل أفريقية الغربي ، فضلا عن أن السفن الفرنسية والاسبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تعمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ وجزر ساحل أفريقية الشرقية (٥٨) كما أن حكومة بومباي واجهت صعوبات ذات أهمية في وضع معاهدتي ١٨٤٥ و ١٨٤٧م موضع التنفيذ بسبب عدم وجود تشريع خاص

بتجارة العبيد من البرلمان الانجليزي وازاء ذلك توقفت كل الاجراءات الخاصة بتنفيذ المعاهدة لمدة عامين آخرين الى أن صدر التشريع الخاص بتجارة العبيد من البرلمان الانجليزي (٥٩) . ونجحت بريطانيا أيضا في عقد معاهدة مع الحكومة الفارسية عام ١٨٥٦م لمنع تجارة الرقيق . ومع ذلك فان تجارة الرقيق لم تتوقف سواء في ساحل أفريقية الغربي والشرقي بصورة علنية و سرية (٦٠) .

وأما ما كان الأمر ، فان السلطات البريطانية بدون أدنى شك ، كانت تعلم تمام العلم ، ولكنها تجاهلت الأمر عمدا . مما يقطع بأن الدافع الانساني في محاربة الرق والنخاسة لم يكن الا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة السيد سعيد وبسط نفوذها واحلاله محل النفوذ العربي في افريقية الشرقية . فضلا عن ذلك ، فقد مارس الفرنسيون الرقيق بنشاط كبير في ساحل افريقية الشرقية ، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا ، وكلاء لهم على طول الساحل وفي زنجبار أيضا . . وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة في مياه افريقيا الشرقية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق الى موانئ اسيا الجنوبية ، كانت السفن الفرنسية الحربية ترسو على الساحل ، لتحمي تجار الرقيق الفرنسيين من التعرض للمضايقات ، . ولما كان الفرنسيون لا يدفعون أية ضرائب على الأرقاء الذين يصدر عنهم سرا من الموانئ والجزر التابعة لسلطنة زنجبار الى جزيرة ريونيون ومايوتا ، فقد حاول حاكم زنجبار ماجد وقف هذه العملية ، واحتج بهذا الصدد لدى القنصل الفرنسي في زنجبار ، ولكن الأخير رفض الاحتجاج وهدد بتدخل حكومته اذا لزم الأمر (٦١) .

وبالرغم من كل أعمال بريطانيا ومحاولاتها في التضييق على سلطان عمان ، الا أنه قد منح الانجليز امتيازات كثيرة . فقد منح السيد سعيد عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م اعفاءات جمركية واسعة . وتوثقت علاقاته مع بريطانيا فأهداها جزر كوربا موربا عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤ . ولكن بريطانيا لم تقدر له صداقته حينما وقفت موقفا عدائيا لعمان ابان النزاع بين عمان وايران ( فارس ) . فقد احتلت ايران المراكز العمانية في بندر عباس وساحل كدسان في نفس العام الذي تغل فيه السلطان عن جزر كوربا موربا لبريطانية . واستطاع السلطان أن يستعيد ممتلكاته الايرانية ، الا أن الشاه أرسل حملة ثانية فاحتلتها . وتدخلت بريطانيا لمنع السلطان من استعادتها ولتفرض معاهدة ايرانية عمانية في شعبان ١٢٧٢هـ/نيسان ( أبريل ) ١٨٥٦م . تغل السلطان بموجبها عن ممتلكاته الايرانية . ومالبت سعيد أن



توفى حزينا بعد نصف عام . وخلفه ابنه ثويني حاكما لمسقط وماجد حاكما  
لزنيجار حسب وصيته (٦٢) والذي سبق الاشارة اليه قبل قليل بسبب موقفه  
من القنصل الفرنسي .

ولم يحاول الانجليز شد ازر السيد ماجد ومساندته في موقفه مع القنصل  
الفرنسي . بل لم يلبثوا ان راحوا يلوحون بأن تجارة الرقيق قد ازدهرت في  
الخليج العربي . وحملوا السلطان مسئولية ذلك . يزعم أنه لم يتخذ اجراءات  
صارمة لمنع تجار الرقيق العمانيين من تصدير العبيد من الساحل الافريقي  
الخاضع لنفوذه . وحاولت وزارة الخارجية البريطانية الضغط عليه لابرام  
معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٢٦١/١٨٤٥ ، وتقضي بتحريم تجارة  
الرقيق تحريما تاما . ولكن السلطان رفض أن يعقد مثل هذه المعاهدة حتى  
لا يعرض سلطنته للغراب . وقبل بدلا منها في يناير عام ١٨٦٤م/١٢٨٠هـ  
قيودا جديدة على تجارة الرقيق . حرم بمقتضاها نقل الرقيق بين موانئ  
وجزر سلطنته خلال فترة معينة . وكذلك منع أهالي افريقية الشرقية من بيع  
الرقيق الى عرب عمان وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهم . وقد نفذ  
السيد ماجد تلك القيود بكل شدة وصرامة . ولم يكتف بفرض الغرامات على  
المخالفين بها من رعاياه فحسب . بل اغمض عينيه كذلك عما كان يقوم به  
الاسطول البريطاني من مصادرة المراكب العربية التي تحمل الرقيق . واتلها  
في عرض البحر والعودة بملاحيتها الى زنجبار لتتقدمهم الى المحاكمة التي كانت  
تتولاها السلطات القنصلية البريطانية . بالاضافة الى ارسال العبيد  
« المحررين » الى المستعمرات البريطانية للعمل في مزارعها كعمال (٦٣) .

وعلى الرغم من ذلك كله . لم يقنع الانجليز بهذه السلطات الواسعة  
وتطلعوا للحصول على المزيد منها . متذرعين بأن سياسة الحد أو التضييق  
من نطاق تجارة الرقيق . لم تسمح بتصدير الرقيق من الساحل الافريقي  
الشرقي فحسب . بل اعترفت كذلك بشرعية نظام الرق والنخاسة . وشكلت  
حكومة بريطانيا لجنة برلمانية مختارة لبحث واستقصاء مسألة تجارة الرقيق  
وبعد مباحثات مستفيضة بين اللجنة ولسطان زنجبار عقدت معاهدة ١٢٩٠هـ  
١٨٧٣م التي توقف تجارة الرقيق تماما في جميع املاكه وذلك بعد ائذار  
بريطاني وتهديد لسلطان زنجبار بتوقيع المعاهدة . ونفذ حاكم زنجبار  
شروط المعاهدة باخلاص . ومع ذلك استمرت تجارة الرقيق وتحولت طريق  
تجارة الرقيق من البحر الى داخل القارة . وهدد سلطان زنجبار المخالفين  
بالعقوبات (٦٤) .

وعلى هذا النحو أصبحت تجارة الرقيق محرمة في زنجبار واملاكها  
الافريقية . ولكن نظام الرق نفسه ظل مشروعا ولم يحرم نهائيا في زنجبار

الا في ابريل ١٨٩٧م/١٣١٥هـ ، أي بعد سبعة أعوام من اعلان الحماية البريطانية على زنجبار ، وجاء تحريمه بعد مفاوضات شاقة (٦٥) .

وهكذا تكون بريطانيا قد حققت أهدافها وأخضعت سلطنة زنجبار لنفوذها متدعة بمحاربة تجارة الرقيق باسم الانسانية المعذبة ، وفي الوقت نفسه أخذت تعمل على تقسيم سلطنة عمان بقسميها الآسيوي والافريقي حتى تتمكن من بسط نفوذها على زنجبار أيضا كما أشرنا ، فنجحت في تقسيم السلطنة بين عمان وزنجبار ووضع الأخيرة تحت حمايتها . كما أخذت تعمل للسيطرة على افريقيا الشرقية عن طريق رحلات المكتشفين والمبشرين .

### بريطانيا وتقسيم السلطنة العمانية :

ظلت الممتلكات الافريقية والآسيوية لعمان تحكم كسلطنة واحدة من جانب السيد سعيد حتى وفاته في اكتوبر عام ١٨٥٦م/١٢٧٢هـ (٦٦) ونشأ منذئذ نزاع أسري على حكم هذه الممتلكات بين ابني السيد سعيد : ثويني وماجد . وكان السيد سعيد قد أرسل عام ١٢٦١هـ/١٨٤٤م الى لورد أبردين Aberdeen وزير الخارجية البريطانية وصيته بشأن وراثة حكم السلطنة العربية بعد وفاته ، وأوصى بأن يعين ابنه خالدا على ممتلكاته الافريقية وابنه ثويني على ممتلكاته الآسيوية في عمان والخليج العربي . ولكن خالدا توفي في حياة أبيه عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م ، فعين السيد سعيد ابنه ماجدا حاكما على القسم الافريقي من السلطنة وبتأثير هامرتون وجهوده تمت مبايعة السيد ماجد حاكما على زنجبار ، وهكذا أعطيت زنجبار ومايلها من سواحل افريقيا وسقطري الى السيد ماجد بينما ترك للسيد ثويني ، في الوقت الذي عمل فيه تركي وهو ابن ثالث للسيد سعيد على الاستقلال بالقسم الشمالي في ولاية صغار (٦٧) .

نازع ثويني أخاه ماجد في حكم القسم الافريقي الذي كانت موارد تبلغ ضعف موارد القسم الآسيوي من السلطنة ، وطالب بتوحيد السلطنة بشقيها الآسيوي والافريقي تحت حكمه ، وأيد ثويني أخاه برغش الذي حاول أن يثير قبيلة العارث في زنجبار ضد ماجد وفشلت محاولاته بسبب تهديد بريطانيا لقبيلة العارث المناوئة لماجد (٦٨) .

ورأى ماجد أن يرد ادعاءات أخيه بدفع مبلغ سنوي من المال ( ٤٠٠٠٠ ريال ) ، غير أن ثويني اتخذ من ذلك دليلا على التبعية ، لهذا يادر حاكم زنجبار بقطع الاعانة ، ودفع ذلك ثويني لاستخدام القوة بالرغم من علمه بالمعارضة البريطانية ، وفي اكتوبر سنة ١٨٥٩م/١٢٧٥هـ جرد

ثويني حملة للاستيلاء على زنجبار ، وعند رأس الحد عند مدخل خليج عمان ، اعترض سبيل الحملة أسطول بريطاني أتى على وجه السرعة من الهند ، وكان ظهور الأسطول كافيا لكي يعود ثويني أدراجه بل وليقبل التحكيم البريطاني الذي عهد الى اللورد كائننج حاكم الهند العام الذي سبق أن أبدى رأيه في هذه القضية ونادى صراحة بالتقسيم . وقد قبل ثويني ذلك بعد فشل محاولاته في الحصول على تأييد فرنسا ومساعدتها له وعدم اعتراضها على تدخل إنجلترا (٦٩) .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تخلص ماجد من الأخطار التي كانت تتهدده ، وكان من الممكن أن يزول حكمه لولا ما لقيه من تأييدها ، كما أن الحكومة البريطانية حاولت أن تحل النزاع بينهما بصورة يقبلها الطرفان أو يرغمان على قبولها (٧٠) .

كان هدف بريطانيا هو تقسيم امبراطورية البوسعيد وذلك تمهيدا لسيطرتها على اقليمي الدولة ، وخاصة شرق أفريقيا ، فتأييدها لماجد سيدعم من نفوذها في منطقتها ، وبذلك تستطيع أن تتحكم في كل من سلطان مسقط باعتبار أن ممتلكاته واقعة في مناطق نفوذها في الخليج العربي ، وسلطان زنجبار لما لها من فضل أدبي عليه في الاحتفاظ له بمملكته من أطماع المنافسين له . وهناك اعتبار آخر دفع بريطانيا الى الفصل بين الاقليمين وهو أنها كانت تدرك أنها لو لم تفعل ذلك ، فلن يهدأ النزاع بين مسقط وزنجبار ، وهذا يؤدي الى اضرار بمصالحها في الطريق الموصل لامبراطوريتها في الهند . وكان من سياستها العرص التام على استتباب السلام في المناطق الحيوية بالنسبة لمواصلاتها الامبراطورية (٧١) .

وتأسيسا على ما تقدم ، فقد هدأت الحكومة البريطانية بايفاد بعثة الى كل من مسقط وزنجبار هدفها في الظاهر التحقيق في أسباب النزاع القائم بين البلدين ، فطافت اللجنة بكل من مسقط وزنجبار وتعرفت على مطالب كل من ثويني وماجد ، وكان من نتيجة أعمال ودراسات اللجنة أن وضعت تحكما سمي بتحكيم كائننج نسبة الى اللورد كائننج الحاكم العام للهند والذي استأنس برأي أعضاء اللجنة وهم البريجادير كوجلان المقيم السياسي في عدن ، والدكتور بادجر . وتنص شروط التحكيم ( ١٢٧٧هـ / ١٨٦١ ) على ما يلي :

اولا - يعين السيد ماجد حاكما على زنجبار والممتلكات الافريقية خلفا للسيد سعيد .

ثانيا - يدفع حاكم زنجبار سنويا الى حاكم مسقط ٤٠٠٠٠ ريال .

ثالثا - يدفع السيد ماجد للسيد ثويني مبلغ ٨٠٠٠٠ ريال وهو المتأخر عن سنوات سابقة .

رابعا - لا ينبغي لحكام مسقط وقبائل عمان التدخل في زنجبار ، وقد أوضح المستر كاتنج بأن المبلغ الذي يدفعه حاكم زنجبار الى حاكم مسقط ، لا يعني أي تبعية عن جانب زنجبار لمسقط ، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين الميراثين ، حيث اعتبرت أراضي زنجبار أكثر غنى عن أراضي مسقط ، فضلا عن أن حكومة مسقط كانت ملزمة بأن تدفع سنويا مبلغ عشرين ألف ريال للسعوديين طبقا لما حددته اتفاقية عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م (٧٢) .

وعلى العموم ، فقد وافق كل من ثويني وماجد على التحكيم . في حين أن فرنسا كانت غير راضية تمام الرضا عن هذا التحكيم خشية تأثر مستعمراتها الافريقية من نفوذ بريطانيا ، لذا فقد بادرت فرنسا من جانبها بالاتصال ببريطانيا ، وطلبت من بريطانيا اصدار تصريح مشترك تتعهد فيه الدولتان باحترام استقلال وسيادة زنجبار ، ورحبت حكومة بريطانيا بذلك ، ووافقت على أن يشمل التعهد سلطنتي مسقط وزنجبار معا . وفي ١٠ مارس ١٨٦٢م / ١٢٧٨هـ صدر التصريح المشترك من جانب الحكومتين اللتين أيدتا استقلال عمان وزنجبار واحترام استقلالهما (٧٣) .

ومن المؤكد أن هذا التصريح المشترك كان هو العاقل الرئيسي دون ضم مسقط الى الامبراطورية البريطانية أو فرض حماية بريطانيا عليها . وإن كان ذلك التصريح في نفس الوقت لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تفرض سيطرتها على كل من السلطنتين معا . إلا أن بريطانيا اتخذت من سياسة محاربة تجارة الرقيق مدخلا وسيلة لبسط نفوذها في افريقية الشرقية كلها (٧٤) .

والجدير بالذكر أن القسم الافريقي من سلطنة عمان هو الذي اجتذب الدول الكبرى الى عقد معاهدات الصداقة والتجارة مع السيد سعيد ، فقد عقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية في عام ١٢٣٦هـ / ١٨٣٣م واقتصر اهتمامها آنذاك على التجارة وعلى القسم الافريقي من السلطنة . وأنشأت قنصلية لها في زنجبار ١٢٤٠هـ / ١٨٣٧م . وقامت بريطانيا بعقد معاهدة تجارية ١٢٤٢هـ / ١٨٣٩م . وتتعلق معظم نصوصها بتنظيم التجارة والملاحة كتحديد الرسوم الجمركية والتزامات الموانئ العربية بتقديم المساعدات الى السفن البريطانية التي تمر بها . وأهم موادها ادخال نظام الامتيازات القضائية الذي يتولى بموجبه القنصل البريطاني الفصل في

المنازعات التي تحدث بين الطرفين . وطالب السيد سعيد بضم جزر البحرين وقدم طلبا الى الحكومة البريطانية مرتين عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٣٩م . وعام ١٢٤٥هـ/ ١٨٤٢م كتمويض على تحديد ومنع تجارة الرقيق . ولكن بريطانيا رفضت الطلب . وأخيرا عقدت فرنسا معاهدة تجارية عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٤٤م تمنحها نفس الامتيازات التجارية والقضائية الممنوحة لبريطانيا . وكان قصد فرنسا هو أن تستفيد من التجارة مع القسم الافريقي من السلطنة . ونتيجة لهذه المعاهدات أنشأت تلك الدول قنصليات لها في زنجبار فافتتحت بريطانيا قنصلية في عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٤١م وتلتها فرنسا في عام ١٢٤٧/ ١٨٤٤ (٧٥) . ومع ذلك فان علاقة بريطانيا بعمان قد ازدادت توتنا حتى يومنا هذا .

## الهوامش

1. Wilson, A.T : The Persian Gulf, PP. 265 - 285 London 1919.

٢ - زاهية فدورة ( الدكتور ) : تاريخ العرب الحديث . ص ٧٠ بيروت ١٩٧٥ .

٣ - عبد الكريم غرابية ( الدكتور ) : مقدمة تاريخ العرب الحديث ص ٢٦١ دمشق ١٩٦٠ .

٤ - احمد فاسم البوريني : الامارات السبع على الساحل الأخضر . ص ١٠٢ - ١٠٣ بيروت ١٩٥٧ . عمان الامامية . منشورات مكتب امامة عمان في القاهرة ص ٣ - ١٣ القاهرة ١٩٥٧ .

4. Miles, S.B : The Countries and the tribes of the Persian Gulf, PP. 140 - 152. London 1919.

6. Wilson, A.T : Op. cit., PP. 117 - 128.

٧ - السيد رجب حراز ( الدكتور ) : افريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي . ص ٥٢ القاهرة ١٩٦٨ .

8. Miles, S.B : Op. cit., PP. 175 - 188, Wilson, A.T : Op. cit., PP. 128 - 152.

٩ - السيد رجب حراز : المصدر السابق ص ٥٢ .

١٠ - معمد أنيس والسيد رجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٠٠ - ١٠١ القاهرة ١٩٦٧ .

١١ - نفس المرجع .

١٢ - صلاح العقاد : الاستعمار في الخليج الفارسي . ص ٢١ القاهرة ١٩٥٦ .

١٣ - ابراهيم الشريقي : أضواء على الخليج العربي . ص ٢٠ جدة ١٩٦٨ .

١٤ - سيد نوفل ( الدكتور ) : الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ص ٦٢ ، ٦٣ القاهرة ١٩٧٢ . خالد العربي : الخليج العربي في ماضيه وحاضره ص ٢٦ - ٣٧ بغداد ١٩٧٢ .

١٥ - سيد وجب حراز ( الدكتور ) : المصدر السابق ص ٥٤ وانظر كذلك :

16. Coupland, R : The Exploitation of East Africa. 1856 - 1890, P. 7 London 1930.

١٦ - زاهية فلويرة ( الدكتور ) : المصدر السابق ص ٧١

17. Miles, S.B : Op. Cit., P. 265 - 285.

18. Wilson, A.T : Op. Cit., PP. 233 - 234.

١٩ - سيد وجب حراز : المصدر السابق ص ٥٤ .

20. Aitchison, C.U. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries. Vol. 12, PP. 207 - 208 Miles, S.B : Op. 291.

21. Wilson, A.T : Op. Cit., P. 232.

22. Kelly, J.B : Britain and the Persian Gulf. P. 107.

٢٣ - سيد وجب حراز : المصدر السابق ص ٥٦ .

24. Hollingworth, L.W : Zanzibar under the Foreign Office, P. 4.

٢٥ - سيد وجب حراز : المصدر السابق ص ٥٧ .

26. Wilson, A : The Persian Gulf : PP. 201 - 206.

٢٧ - عثمان بن بشر : عنوان الجيد في تاريخ نجد ج١ ص ١٨٧ - ٢١٨ الرياض ١٣٩٧ هـ .

28. Wilson, A : Op. Cit., P. 216.

صلاح العقاد ( الدكتور ) : الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٣٦ - ١٤٣ .

٢٨ - سيد وجب حراز : المصدر السابق ص ٥٧ . وانظر :

٢٩ - صلاح العقاد : الاستعمار في الخليج الفارسي ص ٦٧ . جمال زكريا قاسم

( الدكتور ) : دولة بوسعيد في عمان وشرق افريقية ص ٢٤٤ القاهرة ١٩٦٨ .

٣١ - جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٢٤٤ وانظر كذلك :

31. Kelly, J.B : Britain and the Persian Gulf, P. 574 London Colomb, R.N : Slave Catching in the Indian Ocean. PP. 373 - 374 Bombay Gor. No. 24 Op. Cit., P. 643.

32. Colomb, R.Nn Op. Cit., PP. 390 - 391.

33. Kelly, J.B : Op. Cit., P. 574.

٣٢ - جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٢٤٥

٣٤ - هادي سمور : الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري ص ١٤٦ الكويت ١٩٧٤ .

٣٥ - جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد ٣٠٠ ص ٣٤٦ .

٣٦ - السيد رجب حراز ( الدكتور ) : المصدر السابق ص ٥٨ .

37. Gray, Sir J.M : The British in Mombasa, PP. 23 - 24  
London 1957.

٣٨ - رجب حراز : افريقية الشرقية والاستعمار الاوربي ص ٥٩ - ٦٠ .

39. Bombay Government : Selections from the Records  
of the Bombay Gov. vol. 24 PP. 636 - 637.

40. Lyne, R.N : Zanzibar in Contemporary Times, P. 39.

41. Bombay Selections, vol. 24. Op. Cit., PP. 636 - 637.

42. Ibid PP. 685 - 687.

Bombay Gov. vol. 24. Op. Cit., P. 313.

٤٣ - قامت حملة بحرية بريطانية عمانية مشتركة بقيادة الجنرال وليم جرانت كبح

قد نجحت في تدمير أهم مراكز القراصنة القواسم في رأس الغيمة في ٩ ديسمبر

عام ١٢٢٢هـ/١٨١٩م . انظر :

44. Gray, Sir J.M : Op. Cit., PP. 25 - 26.

45. Bombay Gov. vol. 24 P. 639.

٤٦ - لم يقر الاسلام الرق بصورة مطلقة وانما ألغى في صورة تؤذي هي نفسها

الى القضاء عليه بالتدريج . فقد عني الاسلام بالأرقاء عناية كبيرة . ونظم شئونهم وأخذ

بأيديهم في طريق الحرية . ورغب الناس في عتقهم . فجعل العتق كفارة لبعض الخطايا .

كما جعل الاسلام من مصارف الزكاة عتق الرقاب . ويقول بعض الكتاب أن الشرع لا يبيح

أن يسترق مسلم أصلا . ثم أنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق امرئ حرب شرعية قامت

لأعلاء كلمة الله تعالى . أما استرقاق غير المعاريين حتى لو كانوا وثنيين فهو غير جائز على

الإطلاق كما أكدته مالك والشافعي وأبو حنبل .

انظر عبد العزيز جاويز : الاسلام دين الفطرة ص ٥٩ - ٦٠ . علي عبد الواحد

وإني ( الدكتور ) : الحرية في الاسلام ص ٢٠ - ٥٦ . نقلا عن السيد رجب حراز :

المصدر السابق ص ٦٣ .

47. Wilson, A.T : Op. Cit., P. 216, Bombay Gov. vol. 24  
Op. Cit., P. 639.

48. Bombay Gov. vol. 24. Op. Cit., P. 639.

49. Coupland, R : East Africa and its invaders P. 215.

٥٠ - سيد رجب حراز : افريقية الشرقية والاستعمار الاوربي ص ٦٥ - ٦٦ .

٥١ - المرجع نفسه ص ٦٦ .

52. Bombay Gov. vol. 24. Op. Cit., PP. 640 - 641, Coupland,  
R : PP. 260 - 276.

Miles, S.B : Op. Cit., P. 336, Wilson, A.T : Op. Cit., PP.  
216 - 233.

53. Kelly, J.B : Op. Cit., PP. 575 - 6, Coupland, R, East  
Africa and its invaders, P. 502.

54. Lyne, R.N : Zanzibar in Contemporary Times, PP. 38 - 9.

• ٥٥ - السيد رجب حراز : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ص ١٢٨ .

56. Bombay Gov. vol. 24 Op. Cit., PP. 645 - 8, Kelly, J.B : Op. Cit., PP. 576 - 9.

57. Bombay Gov. Op. Cit., PP. 644 - 8.

58. Woolfe, L : Empire and Commerce in Africa, P. 232.

59. Bombay Gov. vol. 24, Op. Cit., P. 654.

60. Kelly, J.B : Op. Cit., PP. 599 - 600.

61. Lyne, R. N. Op. Cit., P. 64. Woolfe, L : Op. Cit., P. 238.

62. Wilson, A.T : Op. Cit., P. 233 - 4.

Miles, S.B : Op. Cit., PP. 309 - 353.

• ٦٢ - سيد رجب حراز : المصدر السابق ص ١٣٠ .

64. Coupland, R : The Exploitation of East Africa, PP. 212 - 3.

65. Coupland, R : British Anti - Slavery Movement PP. 216 - 8.

66. Coupland, R : The Exploitation of East Africa P. 26.

٦٦ - توفي السيد سعيد في البحر أثناء عودته إلى زنجبار بعد حروبه في فارس وتفقدته

شئون مملكته في عمان .

انظر السائي ( الامام نور الدين عبد الله بن حميد السائي ) : تعرفه الأعيان بسيرة

ال عمان ج ٢ ص ٢١٦ القاهرة ١٩٦١ .

69. Coupland, R : Op. Cit., P. 20.

• ٦٨ - السيد رجب حراز : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ص ١١٥ - ١١٦ .

٦٩ - صلاح العقاد ( الدكتور ) : التيارات السياسية في الخليج العربي

ص ١٤٠ - ١٤١ القاهرة وجمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٢٦٢ .

70. Lyne, R.N : Op. Cit., P. 37.

٧١ - جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا ص ٢٦٥ . انظر

كذلك صلاح العقاد . جمال زكريا : زنجبار : الفصل السابع القاهرة ١٩٦٠ .

72. Aitchison, C.U : vol. 12, P. 225.

• ٧٢ - السيد رجب حراز : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ص ١٢٣ - ١٢٤ .

• جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٢٦٨ .

• ٧٥ - صلاح العقاد : التيارات السياسية في العالم العربي ص ١٢٨ - ١٤٠ .